فضيحة مدوية لإعلام الشرعية..

تفاصيل عملية القبض على القيادي الحوثي "العماد" في المهرة

الأمناء / خاص :

كشفت وسائل إعلام محلية عن تفاصيل دقيقة لعملية القبض على القيادي الحوثي حسن العماد في محافظة المهرة.

وقالت صحيفة الشارع عبر موقعها الإلكتروني إن ما تناولته وسائل إعلام موالية للحكومة الشرعية، من إلقاء القبض على القيادي الحوثي حسن علي العماد في عملية استخباراتية، في المهرة، ليست صحيحة.

وقالت الصحيفة وفقا لمصادر لها إن "العماد" دخل إلى محافظة المهرة قادماً من سلطنة عمان بشكل عادي، وبجواز سفر إيراني، هو وأولاده الثلاثة (ولدين وبنت).

وأوضح المصدر، مشترطاً عدم ذكر اسمه لدواع أمنية، أن "العماد" وصل، قبل أسبوع، إلى منفذ شحن البري الذي يربط اليمن بسلطنة عمان، ودخل المنفذ بشكل عادي وبهويته المعروفة، غير متنكر، إلا أن أحد موظفي الجوازات في المنفذ تعرف عليه وأبلغ السلطات الأمنية عنه.

وقال المصدر: "تم الإبلاغ عن العماد من قبل موظف عادي يعمل في الجوازات، ولم يكن لأي جهة استخباراتية يمنية أو سعودية أي دور في العملية وجرى القبض على العماد وهو وسط موظفي المنفذ".

وأضاف المصدر: "كان العماد سيعبر المنفذ بكل سهولة، لكن تم إلقاء القبض عليه بالمصادفة ويبدو أن العماد وصل إلى منفذ شحن وفق ترتيبات معينة، وبضمانات تسهل عبوره، عبر عناصر تعمل لصالح مليشيا الحوثي في منفذ شحن والمهرة بشكل عام لكن خللاً ما في المخطط أدى إلى انكشافه بالصدفة، ولم تكن هناك أي عملية استخباراتية".

وذكر المصدر، أنه بعد الإبلاغ عن العماد من قبل موظف الجوازات، حضر مندوبو جهازي الأمن القومي والسياسي، وألقوا القبض على العماد مع أولاده ونقلوهم إلى مدينة الغيضة، عاصمة محافظة المهرة، حيث تم سجن العماد، والإفراج عن أولاده الذين يعتقد أنهم توجهوا إلى صنعاء. مشيراً إلى أن "العماد" متزوج من امرأة إيرانية منذ نحو ١٥ عاما، وأنجب أولاده الثلاثة منها.

وأفاد المصدر أن العديد من العناصر الحوثية تتواجد في محافظة المهرة، إضافة إلى وجود عاملين في منفذ شحن يعملون لصالح الحوثيين، وهم من يسهلون عبور القيادات والمواد الحوثية عبره من عمان إلى اليمن بصورة دائمة.

وحول دور الضباط السعوديين المتواجدين في المنفذ، قال المصدر، إن الضباط السعوديين لا يتدخلون بتفتيش جوازات المسافرين، وتقتصر مهمتهم على تفتيش الشحنات وفحصها فقط، لكن ذلك لا يتم بشكل جيد ودقيق.

وأضاف المصدر: "80% من الشحنات التي تمر عبر المنفذ تذهب إلى صنعاء ومناطق سيطرة الحوثيين، و20% منها تتجه إلى الغيضة ومن ثم تتوزع إلى حضرموت وعدن وغيرها من المحافظات المحررة".

صدور قرار بتشكيل اللجنة العليا للشؤون القانونية للمجلس الانتقالي الجنوبي

عدن / الأمناء / خاص :

أصدر الرئيس القائد عيدروس قاسم الزُبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، القرار رقم "76" لعام 2021، بشأن تشكيل اللجنة العليا للشؤون القانونية للمجلس الانتقالي الجنوبي.

وتضمن القرار المواد التالية:

مادة (1): تشكّل اللجنة العليا للشؤون القانونية للمجلس الانتقالي الجنوبي من الآتية أسماؤهم:

أ.د. سعد محمد سعد رئيساً
د. صالح علي المرفدي نائباً
د. علي حمود العولقي عضواً
القاضي/ صلاح راشد حسين عضوا
محسن علي عبيد عضواً
د. عبدالله أحمد باصهيب عضواً
د. عبدالعزيز علي هادي عضواً

مادة (2): ينظم عمل اللجنة لائحة تنظيمية تصدر بقرار من رئيس المجلس الانتقالي.

مادة (3): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية للمجلس الانتقالي الجنوبي ووسائل الإعلام التابعة له.

مدير مكتب الصحة والسكان بعدن لـ«الأمناء»:

نحن البلد الوحيد لنظام «البورد الصحي» الذي توقفت فيه التخصصات الطبية

عدن «الأمناء» مشتاق عبدالرزاق :

أفاد الدكتور/علي عبدالله صالح المرفدي، مدير مكتب الصحة والسكان بعدن، بأنه عند إستلامه لمكتب الصحة في شهر يونيو من العام الماضي2020م، كان أمامه هدفان وضعهما نُصب عينَيه، الأول: مواجهة جائحة «كورونا»، والثاني: كيف يُمكن استعادة عمل الخدمات الطبية، التي توقفت بسببٍ هذه الجائحة، حيث إن النظام الصحي في تلك الفترة، وفي سنواتٍ سابقة كان مُتدهوراً للغاية، كما أننا كُنا - ولا زلنا - نُعاني من شحةٍ في الإمكانيات ونقصٍ في الكوادر الطبية والكفاءات البشرية.

جَاء ذلك في حديث قصير خصّ به صحيفة «الأمناء»، وأضاف يقول: «ولذا عملنا جنباً إلى جنب مع الإخوة في الحكومة، وكذا مع الإخوة في محافظة عدن، ومع المُنظمات والشركاء الدوليين، مُحاولين جميعاً لملمة واستعادة العمل الصحي، حيث تمكنا من إعادة تنظيم العمل في مراكز العزل الصحي في مركز الأمل، وفي مركز مستشفى الجمهورية، ومررنا بأوقات صعبة ودقيقة، لكن تعاون معنا الكثيرون من المواطنين والجِهات والسلطات المعنية، ورفعنا شعار: إنقاذ حياة الناس ضرورة حتمية وواجب إنساني».

وحول سؤال عن مراكز العزل الصحي في عدن، أجاب مدير مكتب الصحة والسكان بعدن، بالقول: «عندنا في الوقت الحالي أربعة مراكز للعزل الصحي، الأول موجود في مستشفى الجمهورية، يتمّ تشغيله ودعمه من قِبَل منظمة الصليب الأحمر الدولية، إضافة إلى مركز أطباء بلا حدود، لكنهم غادروا، ومن منطلق المسؤولية كان لا بُدّ أن يستمر مستشفى الجمهورية في تقديم الخدمات الطبية لمحافظة عدن، وهذا أمر لا يتصوره أي مُواطن أن يغلق مستشفى الجمهورية، ولم يُغلق مستشفى الجمهورية إلا في مُناسبات بسيطة في تاريخه منها في شهر مارس 2015م عند غزو الميليشيات الحوثية الانقلابية لعدن، وأيضاً خلال جائحة كورونا أُغلق المستشفى ،لكنه لم يُغلق٪100 بل كانت هناك أقسام ظلّت تعمل».

وأكد يقول: «نحن حريصون جدا على إبقاء مستشفى الجمهورية شامخاً، فهو يُعتبر لنا جميعاً قضية تاريخ، وقضية وطن.. وللأسف الشديد تضررت كثيراً الدراسات لطبية التخصصية في مساق الماجستير، بل توقّفت، ونحن البلد الوحيد لنظام البورد العربي الذي توقّفت فيه عملية التخصّصات في العام الماضي، ونحن لا نريد أن يتكرر علينا هذا الأمر مُجدداً هذا العام، ولذا نحرص جدياً في التعاون مع محافظ عدن، والنائب الأول لوكيل المحافظة، ومع إدارة مستشفى الجمهورية لتدارُك مثل هذه الأمور وحلها بأسرع وقت».

وأفاد الدكتور المرفدي أن «مركز الأمل في البُريقة تمّ افتتاحه كردّة فعل عاجلة من منظمة الصحة العالمية، ومن السلطات الصحية في وزارة الصحة العامة والسّكان، ومكتب الصحة بعدن، لمواجهة جائحة كورونا. كما لعبت منظمة أطباء بلا حدود دوراً كبيراً بهذا الجانب وأكملت المشوار معنا في الموجة الأولى، ثم استمرت معنا في الموجة الثانية أيضاً».

داعياً في ختام حديثه لـ«الأمناء» كافة المنظمات والسلطات اليمنية إلى «ضرورة استعادة فتح مركز العزل في مستشفى الصداقة، المدعوم من منظمة أطباء بلا حدود، ووزارة الصحة العامة والسُكان وإدارة المستشفى لأنه ذات موقع هام، ويُشكل أكبر تعداد سُكاني في محافظة عدن، ويضم ثلاث مديريات: المنصورة، الشيخ عثمان ودار سعد، كما أنه بالقرب منه 20 مُخيّما للنازحين، ولذا نعمل جاهدين لفتح هذا المركز ليستعيد نشاطه لخدمة أبناء هذه المديريات الثلاث، والله ولي التوفيق».

تاجر الوهم وطالح شبوة الذي يخدم الإرهاب..

تنمية بن عديو.. انقطاع شبه تام للكهرباء وارتفاع خيالي لأسعار الوقود

الأمناء / خاص :

بات محافظ محافظة شبوة الإخواني محمد صالح بن عديو دليلا على مشاريع وهمية بمليارات الدولارات، يُعلن عن بدء تنفيذها دون الدخول في مناقصات، ويتم تصويرها والترويج لها عبر وسائل الإعلام الموالية لمليشيات الشرعية الإخوانية، بهدف تكوين ثروات مالية طائلة تصب في جيوب وخزائن قيادات الشرعية الإخوانية الإرهابية، وتمويل الأنشطة الإجرامية لتنظيمات الإرهاب المختلفة.

يمثل النفط في محافظة شبوة أهم عناوين الثروة المنهوبة من خلال عمليات التهريب التي تمارسها مليشيات الشرعية الإخوانية الإرهابية، وتخفيها وراء ادعاءات عن تنفيذ مشاريع خدمية للمواطنين الذين يسمعون عنها، ولا يلمسون آثارها، والسبب بسيط "لأنها وهمية".

تجارب أهالي شبوة مع المدعو بن عديو غير "الصالح" لأداء أبسط مهام وظيفته، وغير "المحافظ" على الأمانة الكبرى المنوطة به أكدت بما لا يدع مجالا للشك أنه يستغل الترويج لمشاريع وهمية في تحقيق أهداف وأجندة جماعته.

منشأة النشيمة للخزن الاستراتيجي للمشتقات النفطية، والمرسى البحري العائم في مديرية رضوم الساحلية بمحافظة شبوة، البالغ تكلفته، حسب مصادر محلية، أكثر من 100 مليون ريال، أحد مشاريع المدعو بن عديو الوهمية.

لا تقتصر مشروعات المدعو بن عديو الوهمية على تلك القائمة على الفساد ونهب ثروات شبوة النفطية، بل كثفت السلطات الإخوانية الإرهابية أعمال تهريب نفط شبوة إلى الخارج، ومن جهة أخرى الى مليشيات الحوثي المدعومة من إيران.

يأتي ذلك في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار المشتقات النفطية إلى أسعار خيالية إذ وصل سعر الدبة البترول "20" لتر إلى خمسة عشر ألف ريال .

كل ذلك الإجرام الذي ارتكبه المدعو بن عديو انعكس سلبا على حياة المواطنين، وأصبحت المحافظة تئن من ارتفاع أسعار النفط ونقصه، وغلاء السلع الأساسية والاستهلاكية، وانقطاع التيار الكهربائي، الذي وصلت ساعات الانقطاع في اليوم لأكثر من "15" ساعة وانعدام الغاز المنزلي، وتدهور وانعدام الخدمات الأساسية والضرورية، مما فاقم الأزمات والأعباء المعيشية بشكل كبير.

المواطن الشبواني أصبح يعاني بشدة من أسباب الفساد والنهب الإخواني لثروات المحافظة، وتهريب النفط لمليشيات الحوثي بالإضافة إلى تدهور الخدمات الضرورية، وانعدامها، بسبب تلك المشاريع الوهمية.

ثروة شبوة النفطية باتت محل الاستهداف الإخواني الخبيث، لارتكاب جرائم بشكل متواصل، في حق أبناء شبوة، ترتقي لجرائم حرب، لصرف المواطنين عن المطالبة بحقوقهم المعيشية والسياسية، وهو أمر بعيد المنال؛ فأهالي شبوة الأبطال في مقدمة أبناء الجنوب تمسكا بحقوقهم، خاصة حق تقرير المصير واستعادة دولتهم المستقلة كاملة السيادة.